



المملكة الأردنية الهاشمية	
داخلة الجواز العامة	
١٢ تموز ٢٠٠٨	
رقم الملف	٢٠٠
رقم التسجيل	١٩٥٦

الرقم

التاريخ

الموافق

بلاغ رسمي رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٨

لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر الحكومية وجدول تشكيلات وظائف الوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠٠٩

تمهيداً لإنجاز مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٠٩، وتقديمه إلى مجلس الأمة في وقت مبكر من هذا العام، لمناقشته والسير بإجراءات إقراره وفقاً لأحكام الدستور، وكذلك إقرار مشروع قانون الوحدات الحكومية لعام ٢٠٠٩، وإنجاز نظام تشكيلات الوظائف الحكومية، وتشكيلات وظائف الوحدات الحكومية بالتزامن مع مشروع قانون الموازنة العامة.

والتزاماً من الحكومة في مواصلة الخطى بثبات تجاه تعميق نهج الإصلاح المالي والاقتصادي في المملكة الذي يكفل تخصيص الموارد المالية بشكل أمثل ويضمن تحسين كفاءة الإنفاق العام بهدف المحافظة على استدامة الاستقرار المالي والنقدي وترسيخ مفهوم المساءلة والشفافية والمتابعة التقييمية من خلال تطبيق إطار الإنفاق متوسط المدى وتطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج الأمر الذي من شأنه تعزيز مقدرة الاقتصاد الوطني للوفاء بالتزاماته وتعزيز مصداقية المملكة أمام الدول المانحة والمقرضة وتعزيز البيئة الاستثمارية المحلية وثقة المستثمرين في الاقتصاد الأردني وتحفيز النمو الاقتصادي ليلمس المواطنون في كافة أنحاء المملكة آثاره الإيجابية بشكل واضح، فقد تم هذا العام تحديد السقف الكلي للإنفاق العام وكذلك السقف الجزئية لكل وزارة ودائرة حكومية في الموازنة العامة لعام ٢٠٠٩، بحيث لا يتجاوز العجز الكلي للموازنة العامة (بعد المساعدات) ما نسبته ٤,٦% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية المقدر لعام ٢٠٠٩ بمبلغ ١٤٩٦٢ مليون دينار بنسبة نمو قدرت بـ ١٢,٦% عن عام ٢٠٠٨.



الرقم

التاريخ

الموافق

وتأتي عملية تحديد هذه السقوف التي استندت إلى أسس موضوعية وعلمية ووفقاً لأحدث الممارسات الدولية في هذا المضمار لتجسد رؤية الحكومة في مجال السياسة المالية على المدى المتوسط التي ترسخ مبدأ الاعتماد على الذات بشكل أكبر في تمويل نفقاتها وفقاً للأولويات الوطنية والاحتياجات التنموية للمحافظات.

وقد استندت الحكومة في تقديراتها للموازنة العامة لعام ٢٠٠٩ إلى جملة من الاعتبارات من أبرزها:-

الظروف والمستجدات الاقتصادية والسياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وحالة عدم التيقن المتعلقة بانحسار موجة الارتفاع في أسعار النفط الخام والمواد الأولية في الأسواق العالمية وتوقع انحسار المساعدات الخارجية بالإضافة إلى المؤشرات الاقتصادية الرئيسية المتوقعة لأداء اقتصادنا الوطني وهي على النحو التالي :-

١. نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة ١٢,٦% في عام ٢٠٠٩ وبنسبة 10.0% في عام ٢٠١٠ وبنسبة 9.5% في عام ٢٠١١، وكذلك نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٥,٦% في عام ٢٠٠٩ و ٦% لكل من عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١.
٢. تراوح نسبة التضخم في عام ٢٠٠٩ ما بين (٦% - ٧%) و (٣,٥% - ٤,٠%) و (٣,٥% - ٣,٠%) خلال عامي ٢٠١٠ - ٢٠١١ على الترتيب.
٣. نمو المستوردات بنسبة ٨,٧% و ٩,٤% و ١٠,٦% للسنوات ٢٠٠٩ - ٢٠١١ على التوالي.
٤. نمو الصادرات بنسبة ٩,٢% و ٩,٥% و ١٠,٧% للسنوات ٢٠٠٩ - ٢٠١١ على الترتيب.



الرقم

التاريخ

الموافق

٥. تراجع عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ١٥,٠% في عام ٢٠٠٨ ليصل إلى ١٢,٠% في عام ٢٠٠٩ ثم ١٠,٠% و ٨,٠% في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ تباعاً.
٦. استمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية للمملكة بوتيرة مرتفعة وبنفس الزخم الذي شهدته خلال الأعوام الثلاثة الماضية .
٧. استمرار تراجع صافي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الثلاثة الماضية ليصل الى ما دون نسبة الـ ٦٠% المنصوص عليها في قانون الدين العام.

كما استندت تقديرات مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠٠٩ والإطار المالي متوسط المدى على جملة من الفرضيات وهي على النحو التالي :-

- أ- الإبقاء على أسعار بيع اسطوانة الغاز كما هي عليه حتى نهاية فصل الشتاء القادم ليتم بعد ذلك البدء بالتحريك التدريجي لسعر الاسطوانة لتصل إلى سعر الكلفة.
- ب - الإبقاء على أسعار بيع مادة الشعير على حالها حتى نهاية آذار ٢٠٠٩ ليتم بعد ذلك تحرير أسعار هذه المادة مع مطلع شهر نيسان .
- ج - ممارسة خيار التحوط ضد ارتفاع أسعار السلع التي تقررها الحكومة ورصد المخصصات اللازمة لذلك.
- د - رصد مبالغ إضافية لتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي لتمكين موظفي ومتقاعدي القطاع العام والقطاع الأهلي من مواجهة ارتفاع الأسعار وستضمن هذه الشبكة آلية لربط الرواتب بمعدل التضخم والإنتاجية .
- هـ - الإبقاء على سعر مادة الخبز على حالها ورصد المخصصات اللازمة لذلك.
- و - التوقف النهائي عن التعيين خارج جدول تشكيلات الوظائف الحكومية.

ز - إعادة النظر بهيكل الإيرادات المحيية بهدف الوصول الى هيكل امثل يراعي مبادئ العدالة والمساواة والسهولة واليسر في التطبيق جنباً الى جنب مع الاستمرار في تحسين كفاءة التحصيل والحد من التهرب الضريبي.

ح - التقيد التام بقانون الفوائض المالية رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٧.

ط - اعتماد منهجية محددة المعالم في تقدير الدعم المقدم للوحدات الحكومية بحيث تعتمد هذه الوحدات بشكل اكبر على مواردها الذاتية وصولاً إلى رفع الدعم تدريجياً عنها باستثناء الوحدات التي تقتضي طبيعة نشاطها استمرار تلقي الدعم من الخزينة العامة مثل الوحدات العاملة في المجالات الاجتماعية والتدريبية وغيرها.

واستناداً إلى هذه التوقعات والافتراضات وتأسيساً على مضامين نهج الإصلاح المالي والاقتصادي الذي يشتمل على تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج وإطار الإنفاق متوسط المدى جرياً على ما هو معمول به وفقاً لأحدث الممارسات العالمية، فقد تم تقدير الإطار العام للموازنة العامة للمدى المتوسط ٢٠٠٩-٢٠١١ وذلك على النحو الآتي :-

أولاً: الإيرادات العامة:-

يتوقع أن يصل حجم الإيرادات العامة خلال عام ٢٠٠٩ إلى ٥٢٩٠ مليون دينار او ما نسبته ٣٥,٤% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقارنة مع ٣٦,٩% مقدر عام ٢٠٠٨، ويتوقع أن تبلغ هذه النسبة حوالي ٣٤% لكل من عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ وذلك بسبب توقع تراجع المساعدات الخارجية عن مستواها في عام ٢٠٠٩.



الرقم

التاريخ

الموافق

١- الإيرادات المحلية:-

يتوقع أن تصل الإيرادات المحلية في عام ٢٠٠٩ إلى ٤٧٧٨ مليون دينار، مسجلة نمواً عن مستواها المقدر لعام ٢٠٠٨ بنسبة ١٣,٧% لتصل نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى ٣١,٩% مقارنة مع ٣١,٦% لعام ٢٠٠٨.

ويتوقع أن تصل هذه الإيرادات الى ٥٣٠٤ مليون دينار و ٥٨٠٧ مليون دينار لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ على الترتيب لتشكل ما نسبته ٣٢,٢% من الناتج المحلي لكل من العامين المذكورين.

وانسجاماً مع الجهود الرامية إلى تعزيز مبدأ الاعتماد على الذات، من المتوقع أن تواصل نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية ارتفاعها من ٩٢,٠% لعام ٢٠٠٨ لتصل إلى ١٠٠,٤% في عام ٢٠٠٩ وإلى ١٠٦,٣% و ١٠٩,٠% لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ تبعاً.

وقد اخذ بعين الاعتبار عند تقدير الإيرادات المحلية الأثر المالي المترتب على الاستمرار في إعفاء السلع الأساسية والمرشدة للطاقة من الرسوم والضرائب . ويعزى التحسن المتوقع في الإيرادات المحلية إلى جملة من الأسباب يأتي في طليعتها النمو المتواصل في النشاط الاقتصادي والناجم عن التحسن المستمر في البيئة الاستثمارية المحفزة للاستثمارات المحلية والجاذبة للاستثمارات الخارجية بالإضافة إلى مواصلة التحسن في كفاءة تحصيل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية على حد سواء .



الرقم

التاريخ

الموافق

٢- المنح الخارجية:-

قدرت قيمة المنح الخارجية لعام ٢٠٠٩ بمبلغ ٥١٢ مليون دينار مُشكلة ما نسبته ٣,٤% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع ٥,٢% من الناتج لعام ٢٠٠٨.

وفي ضوء توقع انحسار المنح الخارجية خلال الأعوام اللاحقة يتوقع أن تصل هذه النسبة الى ١,٨% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠ وإلى ١,٧% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١١.

ثانياً:- النفقات العامة:-

تم تحديد سقف كلي للإنفاق العام للموازنة العامة لعام ٢٠٠٩ بحيث لا يتجاوز مبلغ ٥٩٨٠ مليون دينار مقارنة مع ٥٧٢٥ مليون دينار لعام ٢٠٠٨. ويُشكل هذا السقف ما نسبته ٤٠,٠% من الناتج المحلي الإجمالي، ليهبط بعد ذلك إلى ٣٨,٣% و ٣٧,٧% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر بنحو ١٦٤٥٨ مليون دينار و ١٨٠٢١ مليون دينار لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ على التوالي. ويأتي الهبوط في هذه النسب انسجاماً مع مواصلة الحكومة لسياسة إزالة التشوهات في الإنفاق العام وخاصة الجاري منه والاستمرار في ضبطه وترشيده.

ولقد روعي لدى تحديد سقف الإنفاق العام لعام ٢٠٠٩ الأخذ بعين الاعتبار الأثر المالي المترتب على زيادة رواتب العاملين والمتقاعدين من القطاع العام بشكل يراعي معدل التضخم والإنتاجية وتقديم دعم نقدي للشرائح المستحقة من القطاع الخاص لتمكينهم من شراء احتياجاتهم من مادة الكاز وكذلك كلفة تقديم الدعم اللازم لتوفير السكن المناسب لذوي الدخل المحدود وكلفة توسيع مظلة التأمين الصحي لشمول أعداد إضافية من المنفعين إضافة إلى الأثر المالي



الرقم

التاريخ

الموافق

المترتب على الاستمرار في تقديم المعالجات الطبية المجانية لغير المشمولين بالتأمين الصحي.

١- النفقات الجارية:-

قدر سقف النفقات الجارية لعام ٢٠٠٩ بمبلغ ٤٧٦١ مليون دينار أو ما نسبته ٣١,٨% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقابل ٣٤,٤% لعام ٢٠٠٨ ويتوقع أن تهبط هذه النسبة في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ لتصل إلى ٣٠,٣% و ٢٩,٦% على التوالي .

٢- النفقات الرأسمالية:-

قدر سقف النفقات الرأسمالية لعام ٢٠٠٩ بمبلغ ١٢١٩ مليون دينار أو ما نسبته ٨,١% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقابل ٨,٧% لعام ٢٠٠٨، وتتضمن هذه النفقات المشاريع المستمرة، وقيد التنفيذ وكذلك المشاريع الجديدة، وفقاً للأولويات الوطنية ويتوقع أن تحافظ هذه النسبة على نفس مستواها في عام ٢٠٠٩ خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ .

٣- العجز الكلي للموازنة

وعلى ضوء كل ما تقدم يتوقع أن يبلغ العجز الكلي المستهدف للموازنة العامة (بعد المساعدات) لعام ٢٠٠٩ ما مقداره ٦٩٠ مليون دينار أو ما نسبته ٤,٦% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بالمقارنة مع العجز المقدر لعام ٢٠٠٨ بنحو ٨٢٦ مليون دينار أو ما نسبته ٦,٢% من الناتج المحلي الإجمالي، ويتوقع أن



الرقم

التاريخ

الموافق

ينخفض هذا العجز لتصل نسبته الى الناتج المحلي الإجمالي الى ٤,٣% في عام ٢٠١٠ والى ٣,٨% في عام ٢٠١١.

أما العجز قبل المساعدات فيتوقع أن يتراجع في عام ٢٠٠٩ ليصل إلى ١٢٠٢ مليون دينار أو ما نسبته ٨,٠% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ١٥٢١ مليون دينار أو ما نسبته ١١,٤% لعام ٢٠٠٨. وعلى نحو مماثل يتوقع أن يواصل هذا العجز تراجعاً ليصل إلى ٦,٢% و ٥,٥% من الناتج المحلي الإجمالي لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ على الترتيب.

في ضوء ما تقدم، على جميع الوزارات والدوائر الحكومية والوحدات الحكومية إعداد موازنتها بشكل تفصيلي للأعوام (٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١١) وتزويد دائرة الموازنة العامة بها في موعد أقصاه ٢٠٠٨/٨/٣١، على أن يتم مراعاة محدودية الموارد المتاحة وسياسة الحكومة المتبناة في ضبط وترشيد الإنفاق العام، ورفع كفاءته عند إعداد هذه الموازونات، وعلى أن تكون هذه الموازونات مستندة الى خطط عمل سنوية يتم صياغتها في كل وزارة / دائرة / وحدة حكومية تتضمن الرؤيا والرسالة والأهداف الإستراتيجية والبرامج المتعلقة بها ومؤشرات قياس الأداء المراد تحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمة، بالإضافة الى تقدير للكلف المالية المتوقعة لتنفيذ هذه البرامج وبما ينسجم مع متطلبات الموازنة الموجهة بالنتائج. وتحقيقاً للهدف المحوري للسياسة المالية المتمثل بتحقيق الاندفاع المنشودة لاقتصادنا الوطني، وكذلك عدم تجاوز السقف الكلي للإنفاق العام وصولاً الى نسبة العجز التي تتفق ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة خلال السنوات الثلاث القادمة ٢٠٠٩-٢٠١١، فإنه ينبغي على جميع الوزارات والدوائر الحكومية وكذلك الوحدات الحكومية التقيد بما يلي عند إعداد مشاريع موازنتها:-

أولاً: في مجال النفقات العامة:-

١. عدم تجاوز أي وزارة او دائرة حكومية سقف الإنفاق الجزئي المرفق والمخصص لها في موازنة عام ٢٠٠٩ بأي حال من الأحوال، وعليها ترتيب أولويات إنفاقها وفقاً لهذا السقف وإعداد موازنتها بحيث تتضمن فقط البرامج التي لا يتجاوز تمويلها سقف الإنفاق المخصص لها.
٢. يتضمن السقف الجزئي المحدد لكل من وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة ووزارة السياحة والآثار ودائرة الإحصاءات العامة والخدمات الطبية الملكية المخصصات التي كانت ترصد في السابق في موازنة وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
٣. تقيّد كل وزارة او دائرة حكومية عند إعداد موازنتها بشكل تفصيلي لعامي ٢٠١٠-٢٠١١ بالأرقام التأشيرية المرفقة لكل منها وفقاً لإطار الإنفاق متوسط المدى ٢٠٠٩-٢٠١١.
٤. قيام كل وزارة /دائرة حكومية / وحدة حكومية بإعداد موازنتها وفقاً لمنهجية الموازنة الموجهة بالنتائج، وتقدير بنود إنفاقها موزعة على البرامج /المشاريع وفقاً لهذه المنهجية، وكذلك موزعة حسب المحافظات للسنوات ٢٠٠٩-٢٠١١.
٥. قيام كل وزارة /دائرة حكومية / وحدة حكومية بتحديد مؤشرات قياس أداء على مستوى الأهداف الإستراتيجية والبرامج المرتبطة بهذه الأهداف للسنوات ٢٠٠٩-٢٠١١ بالإضافة إلى سنة الأساس (المقارنة).
٦. التوقف عن طرح أية عطاءات او التزامات جديدة اعتباراً من ٢٠٠٨/٨/٣١ (العطاءات الحكومية وعطاءات اللوازم العامة) إلا بعد اخذ موافقتي على ذلك بالتنسيق من معالي وزير المالية / الموازنة العامة.



الرقم

التاريخ

الموافق

٧. ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المبالغ الملتزم بها للمشاريع الرأسمالية من موازنة عام ٢٠٠٨ لأخذها بعين الاعتبار عند تحديد احتياجاتها من هذه المخصصات في مشروع موازنة عام ٢٠٠٩.

٨. ضبط عمليات شراء السيارات والآليات والأجهزة والأثاث والتركيز على أعمال الصيانة في ضوء الاحتياجات الفعلية وشطب السيارات ذات كلفة الصيانة المرتفعة والتركيز على الاستعمال الضروري للسيارات الحكومية.

٩. عدم رصد أي مخصصات لشراء أجهزة الحاسوب إلا بعد التنسيق مع مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني من خلال اللجنة المشكلة بهذا الخصوص والعمل على تعظيم الاستفادة من الأجهزة المتوفرة بالتنسيق مع كل من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (مشروع الحكومة الالكترونية) ودائرة الموازنة العامة.

أ - النفقات الجارية:-

١. ضبط النفقات الجارية وعدم التوسع بها إلا للضرورة القصوى تحقيقاً للتخصيص الأكفأ للموارد المتاحة وتقديم الخدمات للمواطنين بكفاءة وجودة أعلى ، مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي :-

- عدم إحداث وظائف جديدة لعام ٢٠٠٩ إلا للضرورة القصوى.
- إلغاء الوظائف الشاغرة التي لا تحتاجها الوزارات والدوائر الحكومية والوحدات الحكومية.

- اقتصاص إدراج التعيينات الجديدة على المادتين (١٠٢، ١٠٣) ضمن مجموعة الرواتب والأجور والعلاوات وتصويب التعيينات القائمة لتندرج ضمن هذه المجموعة.

- ترشيد النفقات التشغيلية (سلع وخدمات) بشكل لا يؤثر على مستوى الخدمات المقدمة وطبيعة عمل الوزارات والدوائر الحكومية والوحدات



الرقم

التاريخ

الموافق

الحكومية والتأكيد على ضرورة اعتماد تقديرات أكثر دقة فيما يخص نفقات الكهرباء والماء والمحروقات والاتصالات.

٢. مع مراعاة التقيد بالسقف المحدد، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار حجم النفقات المتكررة والتشغيلية الناجمة عن تنفيذ المشاريع الرأسمالية، سواء كانت ممولة من الخزينة أو من القروض أو المنح الخارجية عند تقدير بنود الإنفاق الجاري وتضمن ذلك في مشاريع الموازنة لعام ٢٠٠٩ من خلال كشوفات تفصيلية توضح ذلك.

ب - النفقات الرأسمالية:-

١. إعادة ترتيب أولويات مشاريع الإنفاق الرأسمالي وخاصة تلك الممولة من القروض أو المنح الخارجية بحيث يتم الأخذ بعين الاعتبار قدرة الوزارات والدوائر الحكومية والوحدات الحكومية على تنفيذ مشاريعها وتوجهات الحكومة الرامية إلى الحد من الاقتراض الخارجي وقصره على الاقتراض الميسر وفق الاحتياجات الفعلية وذلك انسجاماً مع قانون الدين العام.
٢. على الوزارات والدوائر الحكومية التي تتلقى منحاً خارجية مباشرة لتنفيذ مشاريع رأسمالية لم تكن تدرج ضمن قانون الموازنة العامة في السنوات السابقة، إدراج هذه المشاريع ضمن موازنتها الرأسمالية لعام ٢٠٠٩.
٣. ضرورة تزويد دائرة الموازنة العامة بتقرير شامل عن المشاريع الرأسمالية وحجم السحوبات من القروض والمنح لتمويل هذه المشاريع بهدف الوقوف على المشاكل والمعوقات التي قد تعترض تنفيذ هذه المشاريع ليتم تداركها وأخذها بعين الاعتبار عند رصد المخصصات.
٤. توجيه هذه النفقات نحو المشاريع التنموية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي وخاصة مشاريع البنية التحتية والمشاريع المحفزة للاستثمار في سائر محافظات المملكة للحد من مشكلتي البطالة والفقر، مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات الوطنية وقدرة كل وزارة ودائرة حكومية ووحدة حكومية على تنفيذ هذه المشاريع.



الرقم

التاريخ

الموافق

٥. ضبط الإنفاق المتعلق بشراء السيارات والأجهزة والمعدات والأثاث بحيث يقتصر على الاحتياجات الفعلية وذات الضرورة القصوى.
٦. إدراج قيمة الاستملاكات المتوقعة لكل وزارة/ دائرة حكومية /وحدة حكومية معنية ضمن نفقاتها الرأسمالية.
٧. إنهاء أعمال العاملين على حساب المشاريع الرأسمالية المنتهية، وإلغاء الوظائف الشاغرة على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية والعمل على استيعاب الموظفين المؤهلين العاملين على المشاريع الرأسمالية ضمن الشواغر على جداول تشكيلات الوظائف انسجاماً مع التوجه الحكومي لمعالجة أوضاع العاملين على المشاريع الرأسمالية.

ثانياً:- في مجال الإيرادات العامة:-

١. العمل على تنمية الإيرادات العامة من خلال رفع كفاءة إجراءات تحصيلها والحد من التهرب الضريبي والإعفاءات الضريبية وبما لا يتعارض مع الحوافز والإعفاءات الواردة في قانون تشجيع الاستثمار وذلك بهدف المحافظة على مستوى كافٍ من الإيرادات لمساعدة الحكومة في تنفيذ برامجها، وتزويد دائرة الموازنة العامة بكشوفات تفصيلية تتضمن الإيرادات الفعلية لكل دائرة تحصيلية وأسباب انحرافها عما هو مقدر وحسب النموذج المعد في دائرة الموازنة العامة وكذلك تزويدها بكشف يتضمن الجهات المعفاة من الضرائب بموجب قانون تشجيع الاستثمار .
٢. العمل على تنمية الموارد المالية للوحدات الحكومية وخاصة تلك التي تتلقى دعماً مالياً من الخزينة بهدف تمويل برامجها من مواردها الذاتية وبالتالي تخفيف الأعباء عن الموازنة العامة للدولة.



الرقم

التاريخ

الموافق

٣. دراسة السياسات الضريبية المعمول بها وانعكاسها على حصيلة الإيرادات العامة لبيان مدى كفاءتها واستقرارها على المدى المتوسط من خلال تعزيز قدرات الدوائر التحصيلية بحيث يتم تقدير الإيرادات وفق منهجية واضحة مرتبطة بمتغيرات الاقتصاد الكلي، وبآثار الاتفاقيات المبرمة بين المملكة والعالم الخارجي، ومراعاة قدرة المكلفين وتحقيق العدالة والحد من التهرب الضريبي جنباً الى جنب مع دراسة فاعليتها في تحفيز واجتذاب الاستثمارات الى المملكة.
٤. تحليل ودراسة الإيرادات غير الضريبية والمحافظة على تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين والمستثمرين على حد سواء بكفاءة عالية وبأقل كلفة ممكنة.

ثالثاً: أحكام عامة:

١. تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية المبرمة مع الدول والمؤسسات العربية والأجنبية، وقيام الوزارات والدوائر الحكومية والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة بخططها لتحقيق ذلك ضمن مشروع موازنتها.
٢. قيام وزارة الخارجية بالتأكيد على دور البعثات الدبلوماسية الأردنية في الخارج في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال التعريف والترويج للمجالات الاستثمارية المتاحة في المملكة.
٣. القيام بإعداد وتبويب الموازنات الجارية والرأسمالية للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١١ وفق النماذج المعدة لهذه الغاية من قبل دائرة الموازنة العامة، وفي ضوء التعليمات المرفقة.



الرقم

التاريخ

الموافق

٤. تفعيل دور المحافظين والمجالس التنفيذية والاستشارية في المحافظات في تحديد الاحتياجات التنموية فيها والتنسيب بذلك إلى الجهات المعنية كل في مجال اختصاصه مع ضرورة إرسال نسخة من هذه الاحتياجات إلى دائرة الموازنة العامة، حسب النماذج المعدة بهذا الخصوص.
٥. قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتقديم كشوفات تفصيلية للنفقات الرأسمالية للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١١، بحيث تبين هذه الكشوفات المشاريع الرأسمالية المستمرة وقيد التنفيذ والجديدة ومصادر تمويلها (خزينة ومنح وقروض) موزعة وفقاً لمحافظات المملكة.
٦. مراجعة دائرة الموازنة العامة للحصول على النماذج المخصصة لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون الوحدات الحكومية وجداول تشكيلات الوظائف.
٧. على كل وزارة / دائرة حكومية / وحدة حكومية تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج (ROB) وإطار الإنفاق متوسط المدى وفقاً للنماذج التي أعدتها دائرة الموازنة العامة في هذا الشأن.
٨. على الوزارات والدوائر الحكومية والوحدات الحكومية عند إعداد مشاريع موازنتها لعام ٢٠٠٩ تعبئة النماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة وفقاً لخارطة الحسابات الجديدة Chart Of Accounts وفي حال الحاجة إلى إضافة برنامج أو مشروع أو بند جديد فيتم إضافته دون ترميز لحين دراسته واعتماده من قبل دائرة الموازنة العامة وفي حال اعتماده تقوم دائرة الموازنة العامة بإعطائه الترميز المناسب وسوف تقدم دائرة الموازنة العامة كل أشكال المساعدة للوزارات والدوائر الحكومية والوحدات الحكومية عند تعبئة هذه النماذج.



الرقم

التاريخ

الموافق

٩. الأمناء والمدراء العامون في الوزارات والدوائر الحكومية والوحدات الحكومية مسؤولون عن صحة الأرقام والمعلومات الواردة في جداول الإيرادات والنفقات الجارية والرأسمالية وجداول تشكيلات الوظائف ومؤشرات قياس الأداء للأهداف الإستراتيجية والبرامج المقدمة إلى دائرة الموازنة العامة.

٢٠٠٨/٨/١٢

رئيس الوزراء
نادر الذهبي

٩

س ٨/١١

٥٠



الرقم

التاريخ

الموافق

تعليمات إعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر الحكومية وجدول تشكيلات وظائف الوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠٠٩.

أولاً : تعليمات عامة :-

١- تقدم تقديرات الإيرادات ومشاريع الموازنة الجارية والرأسمالية وجدول تشكيلات الوظائف إلى دائرة الموازنة العامة ضمن الإطار متوسط المدى للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١١ في موعد أقصاه ٢٠٠٨/٨/٣١ ليتسنى بالتالي إعداد مشروع قانون الموازنة العامة وتقديمه إلى مجلس الوزراء خلال شهر تشرين أول القادم.

٢- تقوم كل من الوزارات والدوائر الحكومية والوحدات الحكومية بتقديم مشاريع موازنتها بشكل مفصل للأعوام (٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١) وعلى أن تكون هذه الموازونات مستندة إلى خطط عمل سنوية يتم صياغتها في كل وزارة/دائرة/وحدة حكومية، تتضمن الرؤيا والرسالة والأهداف الإستراتيجية والبرامج المتعلقة بها ومؤشرات قياس الأداء المراد تحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمة بالإضافة إلى تقدير الكف المالية المتوقعة لتنفيذ هذه البرامج وبما ينسجم مع متطلبات الموازنة الموجهة بالنتائج وفق الأسس التالية والتي توضح الإطار العام لأسلوب إعداد الموازنة العامة :-



الرقم

التاريخ

الموافق

- أ- تحديد الرؤية والرسالة والإطار القانوني المنظم لعمل الوزارة /
الدائرة / الوحدة الحكومية.
ب- وضع الأهداف الإستراتيجية المؤسسية ووضع مؤشرات قياس
أدائها وربطها بالأهداف والأولويات الوطنية .

ج- إعادة النظر في تصميم البرامج بالنسبة للوحدات الحكومية بحيث
تتضمن موازنة كل فصل برنامجين على الأقل (برنامج الإدارة
والخدمات المساندة) و(برنامج بعنوان مرتبط بالمسؤوليات
الوظيفية) ووضع مؤشر /مؤشرات قياس أداء له، وبيان
المشاريع المتعلقة به والبيانات الأساسية لكل مشروع.
د- تحديد التكاليف الفعلية لكل مشروع وبيان هدف المشروع وموقعه
الجغرافي ومدة التنفيذ ومصادر التمويل والتدفقات النقدية وحسب
نموذج بطاقة وصف المشروع المعدة من قبل دائرة الموازنة
العامة.

٣- تحديد الالتزامات المالية القائمة على المدى المتوسط للسنوات
(٢٠٠٩-٢٠١١) .

٤- تحديد المشاريع الجديدة وكلفها وجاهزيتها وأهميتها في ضوء
ارتباطها بالأولويات والأهداف الوطنية .

٥- إدراج المخصصات الضرورية بشكل تفصيلي لكل بند من بنود
الموازنة الجارية وتوزيعها على المحافظات وحسب النماذج المعدة
من قبل دائرة الموازنة العامة في هذا المجال.

٦- تضمين مشتريات الوزارات والدوائر الحكومية والوحدات الحكومية
من الأجهزة والآلات والمعدات والمركبات وقطع الغيار.. الخ



الرقم

التاريخ

الموافق

للمرسوم الجمركية وضريبة المبيعات إلا إذا ورد نص صريح بالإعفاء في اتفاقية القروض والتمويل أو برنامج المساعدة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٧٨٤١/٤/١١/١٢ تاريخ ١٩٩٧/٩/٧.

٧- قيام المحافظين بإرسال موازنات المشاريع الرأسمالية وخاصة مشاريع التنمية في المحافظات إلى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية المعنية لتضمينها بمشاريع موازنتها، وإرسال نسخة من هذه المشاريع إلى دائرة الموازنة العامة، حسب النماذج المعدة بهذا الخصوص.

٨- قيام الوزارات والدوائر الحكومية والوحدات الحكومية بتقديم كشوفات تفصيلية بالإنفاق الرأسمالي للأعوام (٢٠٠٩ - ٢٠١١) بحيث تبين هذه الكشوفات المشاريع الرأسمالية المستمرة وقيد التنفيذ والجديدة ومصادر تمويلها (خزينة، قروض، منح) موزعة وفقاً لمحافظات المملكة وحسب النماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة مع ضرورة توضيح حجم النفقات التشغيلية التي قد تترتب على المشاريع الجديدة.

٩- على الوزارات والدوائر الحكومية والوحدات الحكومية عند إعداد مشاريع موازنتها لعام ٢٠٠٩ تعبئة النماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة وفقاً لخارطة الحسابات الجديدة Chart Of Accounts وفي حال الحاجة إلى إضافة برنامج أو مشروع أو بند جديد فيتم إضافته دون ترميز. لحين دراسته واعتماده من قبل دائرة الموازنة العامة وفي حال اعتماده تقوم دائرة الموازنة العامة بإعطائه الترميز المناسب.



الرقم

التاريخ

الموافق

ثانيا : الإيرادات ومصادر التمويل :-

١- تزويد دائرة الموازنة العامة بكشوفات تفصيلية تتضمن الإيرادات الفعلية لسنة ٢٠٠٧ والنصف الأول من سنة ٢٠٠٨ والإيرادات المقدرة للنصف الثاني من سنة ٢٠٠٨ والإيرادات المتوقعة تحصيلها خلال السنوات (٢٠٠٩ - ٢٠١١) وأسباب انحرافها وحسب النموذج المعد في دائرة الموازنة العامة.

٢- تقديم كشف يبين الإيرادات والمساعدات والهبات والأمانات أو أي حسابات أخرى لا تدخل ضمن قانون الموازنة العامة وأوجه إنفاقها مع بيان القوانين والانظمة التي تحصل وتصرف بموجبها هذه الإيرادات كما يقدم كشف بالمساعدات العينية المتوقعة وأوجه استعمالها مع تقييم قيمتها النقدية.

٣- قيام الدوائر التحصيلية وبالأخص تلك المعنية بتحصيل الإيرادات الضريبية بتقديم كشف تفصيلي يتضمن الجهات المعفاة من الضرائب وحجم الإعفاءات الضريبية الممنوحة لمختلف القطاعات الاقتصادية بموجب قانون تشجيع الاستثمار، وبآثار الاتفاقيات المبرمة بين المملكة والعالم الخارجي.

ثالثا : النفقات :-

أ - النفقات الجارية :-



الرقم

التاريخ

الموافق

تقدر النفقات الجارية للسنوات (٢٠٠٩ - ٢٠١١) وفقاً لما يلي:-

١- الرواتب والأجور والعلاوات:-

تقدر المخصصات لهذه المجموعة وفقاً لما يلي :-
أ - الوظائف المشغولة وفقاً للرواتب والعلاوات الفعلية الواردة حسب كشف الرواتب.

ب - الوظائف الشاغرة على أساس متوسط راتب الوظيفة مع ضرورة تقديم كشف بهذه الوظائف والمقترح الغاؤها .
ج - عدم طلب رصد أي مخصصات إضافية غير مبررة لعلاوة النقل وبدل التنقلات والمكافآت وعلاوة الميدان والعلاوة الإضافية والعلاوات الأخرى وتقديم جداول تتضمن أسماء الموظفين الذين يتقاضون هذه العلاوات ووظائفهم ومقدار تلك العلاوة أو البدل لكل منهم ومبررات منح هذه العلاوات وفق الأنظمة سارية المفعول.

٢- النفقات التشغيلية (استخدام السلع والخدمات) :-

إعادة النظر في النفقات التشغيلية (السلع والخدمات) والتوجه نحو ترشيدها مع ضرورة عدم تأجيل دفع الفواتير والذمم المستحقة عليها على أن يتم إعداد تقدير كل مادة من مواد هذه النفقات حسب الاحتياج الفعلي وضمن حدها الأدنى على أن يتم إرفاق البيانات التفصيلية التالية:-



الرقم

التاريخ

الموافق

أ- جداول تبين حجم الاستهلاك لكافة بنود الانفاق التشغيلي كل على حدة.

ب- عقود الإيجارات الفعلية والملتزم بها علماً بأنه لن يتم رصد أي مخصصات للإيجارات الجديدة إلا للضرورة القصوى.

ج- كشفاً يبين عدد السيارات والآليات وأنواعها وتاريخ صنعها ومعدلات استهلاكها من المحروقات والزيوت وقطع الغيار وكشفاً بالسيارات والآليات المنوي شطبها معتمدة من الجهات المعنية .

د - أية عقود ملتزم بها مثل عقود الصيانة والخدمات والتنظيف... الخ وارفاقها بالمشروع.

هـ بياناً مفصلاً يتضمن المخزون المتوفر بالتفصيل لدى الوزارة / الدائرة / الوحدة الحكومية من كافة اللوازم وقطع الغيار والقرطاسية والأجهزة والآلات لسنة ٢٠٠٨ .

و- كشفاً يتضمن الالتزامات القائمة وغير المسددة مع بيان أسبابها تمهيداً لدراساتها والنظر في إمكانية معالجتها ضمن مخصصات الوزارة / الدائرة / الوحدة الحكومية نفسها .

٣- الفوائد والإعانات والدعم والمنح والمنافع الاجتماعية :-

يتم تقدير هذه النفقات مع الأخذ بعين الاعتبار القرارات والاتفاقيات التي تستند إليها الوزارات / الدوائر / الوحدات



الرقم

التاريخ

الموافق

الحكومية في دفع هذه النفقات على أن يتم إرفاق البيانات التفصيلية التالية: -

- أ- بيان يتضمن كافة تفاصيل الفوائد الداخلية والخارجية المستحقة .
- ب- بيان يتضمن قيمة الإعانات السنوية والجهات المستفيدة مع بيان السند القانوني له.
- ج- بيان يتضمن قيمة الدعومات / المنح المقدمة للوحدات الحكومية وأوجه إنفاق هذه الدعومات.
- د- بيان يتضمن بالتفصيل قيمة المخصصات التقاعدية والعلوات والتعويضات والمكافآت للمتقاعدين المدنيين والعسكريين .
- هـ- بيان يتضمن بالتفصيل قيمة المساعدات الاجتماعية السنوية المقدمة والجهات المستفيدة من هذه المساعدات.

٤- النفقات الأخرى والأصول غير المالية

يتم تقدير هذه النفقات بحدها الأدنى على ان يتم إرفاق البيانات التفصيلية التالية:-

- أ- بيان يتضمن بالتفصيل قيمة المساهمات السنوية وقيمة المساهمات غير المدفوعة مع بيان أسباب عدم الدفع وبيان إمكانية الاستغناء عن هذه المساهمات او بعضها.
- ب- كشف يتضمن البعثات والدورات التدريبية المطلوبة وأعداد المستفيدين .



الرقم

التاريخ

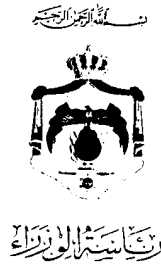
الموافق

- ج- بيان يتضمن قيمة المكافآت لغير الموظفين مع بيان السند القانوني لهذه المكافآت .
- د- كشف يبين رديات الإيرادات لسنوات سابقة .
- هـ- لن يتم رصد أي مخصصات تحت المواد (الأثاث والأجهزة والآلات والمعدات) باستثناء استبدال بدل تالف.

ب - النفقات الرأسمالية :-

١- رصد المخصصات اللازمة لتنفيذ المشاريع الملتزم بها والمتعاقد عليها وبوشر بتنفيذها ولم تنجز بعد، بما يتفق والأولويات الوطنية والاحتياجات التنموية للمحافظات علما بأنه لن يتم تدوير اي مخصصات لتغطية التزامات ترتبت على هذه المشاريع لسنة ٢٠٠٩، مع ضرورة إرفاق بيانات واضحة ومحددة بالمعلومات التالية بالنسبة لكل مشروع قيد التنفيذ يطلب له مخصصات في موازنة عام ٢٠٠٩ :-

- أ- اسم المشروع
- ب- اهداف المشروع ومبرراته
- ج- النتائج المتوقعة من تنفيذ المشروع
- د- الموقع الجغرافي للمشروع
- هـ- الجهة المنفذة
- و- الكلفة الكلية للمشروع
- ز- مكونات (عناصر) المشروع
- ح- مدة التنفيذ وتاريخ البدء والانتهاء لكل مشروع
- ط- إجمالي الإنفاق الفعلي ونسبة الانجاز



الرقم

التاريخ

الموافق

ي- عدد العاملين على حساب المشروع
ك- مؤشرات الأداء المستهدفة

٢- رصد المخصصات اللازمة لتنفيذ المشاريع الجديدة ذات الأولوية الوطنية الملتزم بتنفيذها في عام ٢٠٠٩ بموجب قرارات صادره عن مجلس الوزراء وبما يتفق مع الأولويات الوطنية شريطة ان ترفق دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية إضافة الى البيانات أعلاه مع بيانات واضحة ومحددة بالمعلومات التالية بالنسبة لكل مشروع جديد يطلب له رصد مخصصات في موازنة عام ٢٠٠٩ :-

- أ - أهمية المشروع (يعطى رمز بحسب الأولوية ٣،٢،١ الخ)..
ب- جاهزية المشروع (دراسة جدوى ، استملاك، اطر قانونية .. الخ).
ج- لن ينظر في رصد أي مخصصات لأي مشروع لم تقدم بشأنه البيانات المذكورة أعلاه.

٣- تقديم كشف تفصيلي بحجم النفقات المتكررة و التشغيلية الناجمة عن تنفيذ المشاريع الرأسمالية واثر ذلك على حجم الموازنة الكلي لكل وزارة/دائرة/وحدة حكومية.

٤- على جميع الوزارات والدوائر الحكومية والوحدات الحكومية التقييد بما يلي : -



الرقم

التاريخ

الموافق

أ- عدم إغفال طلب رصد مخصصات لتسديد التزامات ناتجة عن العقود ومراعاة الدقة في هذه الناحية.

ب- التنسيق مع المحافظين بشكل فعال من خلال مدراء الدوائر المعنية لإدراج المشروعات الضرورية لمحافظاتهم ضمن مشروع موازنة الوزارة أو الدائرة المختصة.

٥- تحديد المشاريع الجديدة التي يمكن تنفيذها بالتعاون مع القوات المسلحة الأردنية.

٦- إدراج قيمة الاستملاكات المتوقعة لكل وزارة / دائرة حكومية / وحدة حكومية معنية ضمن نفقاتها الرأسمالية وتزويد دائرة الموازنة العامة بقوائم الاستملاكات الحكومية الملتزم بها والتي يطلب رصد مخصصات لها في موازنة عام ٢٠٠٩ بموجب قرارات استملاك خطيه مع بيان تاريخ الاستملاك وقيمته والغرض منه

٧- إرفاق جدول بتشكيلات الوظائف وأسماء العاملين لكل مشروع رأسمالي (سواء ملتزم به أو جديد) يطلب له مخصصات في مشروع موازنة عام ٢٠٠٩.



الرقم

التاريخ

الموافق

رابعاً : القروض والالتزامات :-

١- على جميع الوحدات الحكومية ادراج المخصصات اللازمة لتسديد أقساط القروض الخارجية والداخلية المترتبة عليها والتي يستحق دفعها خلال عام ٢٠٠٩ او استحق دفعها خلال السنوات السابقة ولم تدفع مع بيان اسباب عدم الدفع.

٢- تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتزويد دائرة الموازنة العامة بكشف يتضمن كافة القروض الخارجية والمنح المتعاقد عليها مقابل مشاريع انمائية خلال عام ٢٠٠٩ .

٣- تقوم وزارة المالية بتقديم كشف يتضمن القروض المتعاقد عليها والمعاد إقراضها ومواعيد تسديد الأقساط والفوائد والمشاريع التي يتم تمويلها وكذلك المتوقع سحبه منها خلال عام ٢٠٠٩ ، على أن يتم تقييمها وفق معدلات الصرف الصادرة عن البنك المركزي مع بيان اصل القروض وما سدد منها والاقساط والفوائد التي ستتحقق على هذه القروض خلال السنوات القادمة.

خامساً : تعليمات إعداد جدول تشكيلات الوظائف :-

١- ايلاء عملية تخطيط الموارد البشرية الأهمية اللازمة من خلال لجان التخطيط والتنسيق والمتابعة في الدوائر سندا لأحكام الفقرة (أ) من المادة (١٥) من نظام الخدمة المدنية رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٧ وتعديلاته.



الرقم

التاريخ

الموافق

٢- الالتزام بان تكون قرارات النقل والانتداب والتكليف والإعارة المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية في الحالات التي تقتضيها المصلحة العامة.

٣- إلغاء كافة الوظائف الشاغرة التي نتجت عن حالات الانفكاك كالإحالة على التقاعد أو الاستقالة أو فقدان الوظيفة أو لأي سبب آخر .

٤- التقيد التام بعدم إحداث أي وظيفة إلا للحاجة الفعلية الماسة واقتصار الاحداثات من الوظائف اللازمة لتنفيذ أهداف وبرامج الدائرة في ضوء هيكلها التنظيمي وخططها الإستراتيجية، مع بيان المبررات والأسباب الموجبة ومسمى الوظيفة وشروط إشغالها وبما يتناسب مع وصف وتصنيف الوظائف المعتمد، علماً بأنه لن يتم قبول أي طلب بإحداث وظيفة لا تستكمل هذه المتطلبات.

٥- تحديد الاحتياجات من الوظائف على جدول التشكيلات لعام ٢٠٠٩ لتثبيت الموظفين الذين تنطبق عليهم شروط التثبيت والعاملين خارج جدول تشكيلات الوظائف وخارج قانون الموازنة العامة تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٧٣) تاريخ ٢٦/٩/٢٠٠٦ بحيث يتم الانتهاء من تثبيتهم على جدول تشكيلات العام القادم.

٦- يرفق بجدول تشكيلات الوظائف، الهيكل التنظيمي للوزارة/الدائرة/الوحدة الحكومية، مع تقديم الاقتراحات اللازمة لتعديل جدول



الرقم

التاريخ

الموافق

التشكيلات، بحيث ينسجم ذلك مع تنظيمها الإداري ولن ينظر في أي تغيير لا ينسجم مع الهيكل التنظيمي، والوصف الوظيفي المعتمد.

٧- تزويد دائرة الموازنة العامة بجداول تبين توزيع الكوادر العاملة في الوزارة/الدائرة/الوحدة الحكومية على الوحدات الإدارية فيها.

٨- على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية تزويد دائرة الموازنة العامة بكافة الموافقات الرسمية المتعلقة بعمليات نقل الموظفين مع درجاتهم أو رواتبهم مع مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٠٩ ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ليتسنى نقل المخصصات المالية اللازمة.

٩- يرفق بجداول التشكيلات كشفاً بالوظائف الشاغرة والوظائف التي يمكن الاستغناء عنها أو نقلها.

١٠- على الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التي لديها فائض من الموظفين عن حاجتها التنسيق مع الوزارات والدوائر والوحدات التي بحاجة إلى موظفين لنقلهم إليها وفقاً لأحكام نظام الخدمة المدنية.



الرقم

التاريخ

الموافق

١١- إرفاق جدول بتشكيلات الوظائف على أي حساب آخر خارج قانون الموازنة العامة.

١٢ - إرفاق جدول بالوظائف خارج جدول التشكيلات على البنود المختلفة للنفقات الجارية والرأسمالية.

١٣- زيادة الموظفين بعقود وفق أحكام نظام الخدمة المدنية والأنظمة الخاصة المعمول بهما .